الأمم المتحدة S/PV.6943

مجلس الأمن

السنة الثامنة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٩٤٣**

الخميس، ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٣، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد تشوركين	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	أذربيجان	السيد مهدييف
	الأرجنتين	السيدة بيرسيفال
	أستراليا	السيدة كنغ
	باكستان	السيد مسعود خان
	توغو	السيد كاندتنغا - باريكي
	جمهورية كوريا	السيد لي كينغ شول
	رواندا	السيد غاسانا
	الصين	السيد لي باو دونغ
	غواتيمالا	السيد روسينتال
	فرنسا	السيد أرو
	لكسمبرغ	السيدة لوكاس
	المغرب	السيد لوليشكي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ديلورنتيس

جدول الأعمال

الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

التقرير الخاص للأمين العام عن جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى (S/2013/119)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-506.

1327318 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

تقرير الخاص للأمين العام عن جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى (S/2013/199)

الرئيس (تكلم بالروسية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية للاشتراك في هذه الجلسة.

باسم المجلس، أرحب بوزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والفرانكوفونية بجمهورية الكونغو الديمقراطية، معالي السيد ريمون تشيبااندا نتونغامولونغو.

يشرع مجلس الأمن الآن في النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2013/195، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته فرنسا وتوغو والولايات المتحدة الأمريكية. وأود أيضا أن ألفت انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2009/199، التي تتضمن التقرير الخاص للأمين العام عن جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى.

أفهم أن المجلس على استعداد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. سأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، أذربيجان، الأرجنتين، أستراليا، باكستان، توغو، جمهورية كوريا، رواندا، الصين، غواتيمالا، فرنسا، لكسمبرغ، المغرب، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيس (تكلم بالروسية): نتيجة التصويت ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٠٩٨ (٢٠١٣).

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن الراغبين في الإدلاء ببيانات عقب التصويت.

السيد غاساانا (رواندا) (تكلم بالفرنسية): أرحب في قاعة المجلس بحضور السيد ريمون تشيبااندا نتونغامولونغو، وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والفرانكوفونية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

آخذ الكلمة بالنيابة عن حكومتي لأعلل تصويتنا على القرار ٢٠٩٨ (٢٠١٣)، الذي اعتمد للتو. وأود أيضا أن أشكر وفد فرنسا على ما قامت به من إعداد مشروع القرار وإجراء المفاوضات عليه.

وأود أيضا أن أشكر جميع أعضاء مجلس الأمن على إسهاماتهم القيمة جدا، والتي أدت إلى تحسن النص بدرجة كبيرة.

لقد صوتت رواندا مؤيدة للقرار لأننا نعتقد أنه أداة هامة لتنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، الموقع في ٢٤ شباط/فبراير في أديس أبابا، في إطار مبادرة الأمين العام الذي نود أن نعرب عن تقديرنا له.

ونثني على إنشاء لواء التدخل داخل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والذي يمثل، كما يذكر المجلس، مبادرة إقليمية. ونأمل أن يتمكن اللواء من دعم الحكومة الكونغولية في جهودها الرامية إلى تعزيز وحدة أراضيها. ونحن ننتظر باهتمام أن يبدأ اللواء عمله ونعتقد أنه سيعزز عملية السلام في المنطقة، بما في ذلك

محادثات كمبالا. ولذلك، من المهم أن يركز على القوى السلبية التي تنشط في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وخاصة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا والتي، أود أن أُذكر هنا، بأنها المسؤولة عن الإبادة الجماعية التي ارتكبت في رواندا ضد التوتسي في عام ١٩٩٤ وبأنها حولت العنف الجنسي إلى سلاح حرب في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ونود أيضا أن نشير إلى أن القرار ١٩٢٥ (٢٠١٠) كلف البعثة بتشجيع الاستراتيجيات الرامية إلى إيجاد تسوية دائمة لمشكلة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وخاصة من خلال إعادة الأشخاص المعنيين إلى وطنهم أو إعادة إدماجهم أو إعادة توطينهم في مناطق أخرى أو ملاحقتهم قضائيا عند الاقتضاء. وللأسف، فإنه على الرغم من إحراز بعض التقدم، لم يتحقق هذا الهدف ولا تزال القوات الديمقراطية، التي هاجمت رواندا مرتين قرب نهاية العام الماضي، تشكل تهديدا لرواندا والمنطقة.

وبنشر لواء التدخل، فإننا نؤكد على ضرورة ضمان حياد العنصر العسكري في البعثة وعدم تعريض حماية ذوي الخوذ الزرق للخطر أيا كان الثمن. ونعيد التأكيد على أهمية الفصل الواضح بين دور لواء التدخل ودور القوات النظامية التابعة للبعثة والتي يتمثل هدفها الرئيسي في حماية المدنيين، وخاصة من العنف الجنسي الذي بلغ معدلات مثيرة للقلق في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

إن رواندا لا تزال ملتزمة بالسلام في المنطقة. وفي هذا السياق، فإننا كنا من بين أول من أيدوا إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة ومن أوائل البلدان الموقعة عليه. ونغتنم هذه الفرصة لنعرب مرة أخرى عن تقديرنا للأمين العام لدوره المحوري في هذه العملية ونرحب بتعيين ماري روبنسون مبعوثة خاصة له لمنطقة البحيرات الكبرى.

خلال مؤتمر القمة الإقليمي الذي عقد في عطلة نهاية الأسبوع الماضي في أويو، بجمهورية الكونغو، أعاد الرؤساء دنيس ساسو نغيسو وجوزيف كابيلا ويوري موسيفيني وبول كاغامي التأكيد على التزامهم بتنفيذ الإطار وجميع القرارات المعتمدة في مؤتمرات القمة العديدة التي عقدت على مستوى رؤساء دول المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى بشأن الوضع الأمني في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهذا مؤشر على أن المنطقة قد حشدت قواها من أجل السلام والأمن والتعاون في جمهورية الكونغو الديمقراطية ونأمل أن تتمكن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، بدعم من المنطقة والمجتمع الدولي، من تنفيذ الإصلاحات اللازمة لضمان نجاح هذه العملية.

ورواندا تؤكد مجددا دعمها للجهود التي يبذلها المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى ورئيسه، الرئيس الأوغندي يوري موسيفيني، والتي أدت، في جملة أمور، إلى وقف إطلاق النار بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وحركة ٢٣ مارس (م-٢٣) وإلى محادثات كمبالا.

ونرحب باستخدام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. ونعتقد أن التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لا يمكن أن يتم بشكل انتقائي. ولذلك، نطلب إلى مجلس الأمن أن يضع قرارات الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية بعين الاعتبار دائما أثناء مداولاته بشأن السلام والأمن في لقارة.

ومع ذلك، فإننا نود أن نذكر برفض مجلس الأمن المستمر للحل العسكري. وندين تغيير الحكومات بطرق غير دستورية ونؤكد على تشجيع الحوار الشامل والتسوية السلمية للمنازعات، التي كرسها المجلس في مبادئه. ولذا، فمن المهم أن يكون موقف المجلس حيال الجماعات المسلحة المعارضة للحكومات الشرعية ثابتا ومتسقا.

إن رواندا تفي، إلى جانب مسؤولياتها الإقليمية، بالتزاماتها الدولية أيضا. وكما يعلم المجلس، فقد يسرنا نقل السجين

بوسكو نتاغاندا إلى المحكمة الجنائية الدولية ونحن نتعاون مع الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية لضمان تسريح مقاتلي حركة م-٢٣ الذين فروا إلى رواندا في ١٦ آذار/مارس ٢٠١٣ وعددهم ٦٧٢ مقاتلا، بما في ذلك الأفراد الخاضعون لجزاءات من قبل الأمم المتحدة، ومعاملتهم وفقا للقانون الدولي.

وختاما، ندعو مجلس الأمن وجميع أعضائه مرة أخرى إلى أن يؤيدوا دون تحفظ اتفاق الإطار والعملية الإقليمية للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجهود الفردية والجماعية لبلدان المنطقة. ونأمل أن يتمكن المجلس أخيرا، في أعقاب اتخاذ هذا القرار الهام، من التخلص من الأفكار المسبقة التي ترجع إلى الماضي ومن النأي بنفسه عن سياسة البحث عن كبش فداء ومن دعم الجهود التي تبذلها جمهورية الكونغو الديمقراطية وبلدان المنطقة لاستعادة السلام والأمن والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، ليتسنى للحكومة الكونغولية معالجة الأسباب الجذرية للصراع في ذلك البلد.

السيد روسينتال (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): صوتت غواتيمالا مؤيدة للقرار ٢٠٩٨ (٢٠١٣)، المتخذ للتو. ويرجع ذلك جزئيا إلى التزامنا الراسخ تجاه بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والتي تشارك غواتيمالا فيها منذ آذار/مارس ٢٠٠٥. وقد دفعنا إلى القيام بذلك أيضا احترامنا وتقديرنا للعمل الدبلوماسي الذي قام به الأمين العام، وكذلك لقيادة المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والاتحاد الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وهي أطراف ساعدت جميعا في التوصل إلى إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة.

غير أننا نود أن نسجل بعض شواغلنا بخصوص القرار المتخذة للتو، وهي شواغل جعلتنا نتردد في الانضمام إلى توافق الآراء و لم يتم تبديدها تماما بعد. وهناك ثلاثة شواغل.

أولا، ما زلنا نواجه صعوبات جسيمة في ما يتعلق بمشاركة الأمم المتحدة في أنشطة إنفاذ السلام لأن هذه الأنشطة قد تعرض للخطر الحياد والنزاهة اللذين نعتبرهما ضروريين للغاية لأنشطة حفظ السلام التي تضطلع بها المنظمة. ومن حيث المبدأ، نعتقد أنه عندما تتحدى جماعات مسلحة الدولة المضيفة، يجب على بعثة الأمم المتحدة أن تقوم بمساع حميدة وأن تتوسط وأن تتخذ حتى موقفا استباقيا في حل النزاع. ولكن ينبغي أن تنظر جميع الأطراف إلى وجودها باعتبارها وسيطا نزيها، وليس طرفا محتملا في الصراع.

وفي هذا المثال، فهمنا أسباب ومنطق اقتراح الأمين العام نشر لواء تدخل متخصص مكرس سيُنشئ داخل البعثة. غير أننا كنا نفضل لو أنه تم تعريف اللواء، الذي تتضمن ولايته قدرات هجومية، باعتباره وحدة قائمة بذاتها مكلفة بمسؤوليات محددة، مغايرة بوضوح لولايات الألوية الأخرى التابعة للبعثة، والتي سيُعهد إليها حينئذ بالمهام التقليدية بقدر أكبر لعمليات حفظ السلام القوية، بما في ذلك حماية المدنيين.

ويساورنا القلق لأن البعثة برمتها قد تتحول على نحو غير مباشر إلى بعثة لإنفاذ السلام. وسينطوي ذلك على العديد من الاعتبارات المفاهيمية والتشغيلية والقانونية نرى أنها لم تُستكشف بصورة كافية خلال التفاوض على نص القرار. ونحن على ثقة بأن الفرصة ستتاح لنا للقيام بذلك التحليل الضافي في المستقبل بمعية جميع الأطراف الفاعلة المشاركة، بما في ذلك، بطبيعة الحال، البلدان المساهمة بقوات.

ويحيلني ذلك إلى شاغلنا الثاني المتسم، بحكم طبيعته، بقدر أكبر من العوامل الإجرائية. فالقرار معقد للغاية، ونعتقد أننا لم نكرس ما يكفي من الوقت للنظر في جميع جوانبه بصورة مناسبة. وإذ نتفهم طابع المسألة الملح بالنظر إلى الحالة المتغيرة في عين المكان، فإننا نعتقد أنه كان ينبغي إتاحة المزيد من الوقت لأعضاء المجلس للإعراب عن شواغلهم ومعالجتها.

أما شاغلنا الثالث فيتعلق بالدعم العام الواسع النطاق الذي حظي به حفظ السلام من لدن الرأي العام الغواتيمالي، وهو أمر نقدره تقديرا كبيرا. وفي ذلك السياق، ينبغي التذكير بأن بلدنا قد فقد، قبل أكثر من سبعة أعوام، ثمانية أفراد من أفراد البعثة في منتزه غارامبا الوطني في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بينما كانوا يقومون بمهامهم تنفيذا لولاية البعثة. وكان من الممكن أن نتوقع أن يحتج الشعب الغواتيمالي احتجاجا عارما على ذلك، متسائلا عن سبب اضطرارنا للتضحية بأرواح جنودنا في بلد بعيد للغاية يكاد يكون مجهولا تماما لدى مواطيننا. غير أن ذلك لم يقع. فشعبنا تفهم أن حفظ السلام نشاط نبيل أن يكون، وأن غواتيمالا، بمساهمتها فيه، إنما تسهم في خير البشرية جمعاء. غير أننا غير متأكدين بأن بلدنا سيبدي التفهم ذاته إن سقط المزيد من جنودنا أثناء محاربتهم المتمردين في بلد بعيد، وهم يحاولون القيام بدور من الواضح أنه يقع على عاتق الجيش الوطني لذلك البلد. ولذلك السبب، نصر على أننا نريد أن نفصل، إلى أقصى حد ممكن، بين ولاية لواء التدخل والأنشطة المناسبة لبعثة قوية من بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وفي الختام، نود أن نشكر زملاءنا في مجلس الأمن على مراعاتهم بصورة كافية الشواغل التي ذكرت بغية التمكن من التصويت مؤيدين للقرار.

السير مارك لايل غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): ترحب المملكة المتحدة باتخا ذ القرار ٢٠٩٨ (٢٠١٣) وتشكر فرنسا على دورها الريادي أثناء التفاوض عليه.

تشارك المملكة المتحدة المجتمع الدولي قاطبة في التنويه بإطار السلام والأمن والتعاون في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، باعتباره فرصة لتمكين جمهورية الكونغو الديمقراطية من تدشين مرحلة يسودها السلام الدائم والرفاه المتزايد، يمكن فيها للمدنيين العيش في سلامة، ويمكن فيها تحقيق العدالة وترجمتها إلى واقع ملموس، وتُحرر فيها نساء الجزء الشرقي في جمهورية الكونغو الديمقراطية من الخوف من العنف الجنسي، ويتمتع فيها الأطفال بالحماية من أثر الصراع.

القرار خطوة هامة في ذلك الاتجاه. ويجب على موقعي الإطار الآن الاضطلاع بدورهم من خلال الوفاء بالتزاماتهم. كما يجب على المجلس أن يضطلع بدوره من خلال الإشراف بصورة طويلة الأجل ومستدامة على الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهو ما لم نقم به في كثير من الأحيان. وفي ذلك الصدد، نرحب بتعيين الرئيسة ماري روبنسن مبعوثة خاصة إلى منطقة البحيرات الكبرى. وتشكل تلك المسائل كافة عناصر مهمة لنهج شامل بغية معالجة الأسباب الجذرية للأزمة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

إن تجديد ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بإدراج لواء للتدخل لديها، وسيلة هامة تسهم بها الأمم المتحدة في تحقيق تلك الرؤية. وبالقيام بذلك، ينتقل مجلس الأمن والأمم المتحدة إلى مجال جديد. ولكي يُكلل ذلك العمل بالنجاح، سيتعين على البعثة قاطبة، بما فيها جميع وحدات الجنود لديها، المشاركة في لواء التدخل أو غير المشاركة فيه، أن تكون راغبة في تنفيذ كامل ولاية البعثة تنفيذا تاما، وأن تكون قادرة على ذلك. إنها بعثة واحدة بولاية واحدة وممثل خاص واحد وقائد قوة واحد.

يعتمد عمل قوة حفظ السلام على سخاء البلدان المساهمة بقوات. وتفاني الخبراء العسكريين له تكلفة تتحملها تلك الدول. ونحن نقر بما تقوم به من تضحيات أثناء أدائها لواجباتها، في إطار الوفاء على نحو كامل بولاية البعثة بموجب الفصل السابع، ولدى تنفيذها للأولوية القصوى لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهي حماية المدنيين. ونؤيد تأييدا قويا البلدان المساهمة بقوات في الاضطلاع بذلك العمل.

لقد قطعت عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أشواطا جبارة. فسنوات عديدة من الخبرة أفضت إلى وضع أساليب تحقق التكامل التام بين عمل العناصر المدنية والعناصر العسكرية لعملية حفظ السلام. والقرار ٢٠٨٦ (٢٠١٣)، المتخذ في كانون الثاني/يناير، أوجد الحاجة لاتباع ذلك النهج المتكامل في مجال حفظ السلام. وبالتالي، فإننا نتوقع من البعثة أن تقوم بجميع مهامها بصورة متكاملة، مستخدمة على أكمل وجه قدراتها المدنية والشرطية والعسكرية، تحت قيادة موحدة. ويجب على حفظة السلام التابعين للبعثة اتباع نهج شامل ومتعدد الأبعاد سواء كانوا من العناصرالعسكرية أو المدنية. تلك هي وصفة نجاح عمليات حفظ السلام.

وفي ذلك السياق، نرحب بما أذن به القرار من عمل لتحديد الأدوار وتوزيعها بين البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري. وسيشكل ذلك أساس خارطة طريق تشتد الحاجة إليها بشأن نقل المهام التي كانت تتولاها البعثة. وسيضطلع بدور هام في تمهيد السبيل لمضي أسرة الأمم المتحدة قدما بغية التعاون على بناء السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيدة بيرسيفال (الأرجنتين) (تكلمت بالإسبانية): أود أن أرحب ترحيبا خاصا بوزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والفرانكوفونية في جمهورية الكونغو الديموقراطية. لقد انضمت الأرجنتين إلى توافق الآراء بشأن القرار ٢٠٩٨ (٢٠١٣) لثلاثة أسباب رئيسية.

السبب الأول هو ما يساور المجتمع الدولي من قلق إزاء استمرار الحالة الإنسانية المتردية جراء العنف المسلح في جمهورية الكونغو الديموقراطية، وضرورة كفالة حماية حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وسيادة القانون، وإنهاء الإفلات من العقاب، لاسيما في الجزء الشرقي من البلد. وتلك الأهداف يحددها بصورة واضحة القرار الذي اتخذناه للتو، والذي يدعو بعثة منظمة الأمم الامتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديموقراطية إلى الاضطلاع بدور مركزي.

ثانيا، يستجيب القرار لطلب جمهورية الكونغو الديموقراطية، وقد حظي بتأييد بلدان المنطقة. وتعتقد الأرجنتين أن هذين الجانبين، أي الملكية الوطنية واحترام المبادرات الإقليمية، لا يكتسيان الأهمية في مجال عمليات حفظ السلام فحسب، بل أيضا فيما يتعلق بنظر مجلس الأمن في إمكانية اتخاذ أي إجراء في سياق مسؤوليته الرئيسية، ألا وهي صون السلم والأمن الدوليين.

ثالثا، نشدد أيضا على أن القرار ينص على الفصل بين مهام الوحدات العسكرية للبعثة ومهام عناصرها المدنية. ويؤكد ذلك أهمية تعاون حكومة جمهورية الكونغو الديموقراطية وبلدان المنطقة مع المحكمة الجنائية الدولية بغية محاكمة مقترفي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية في البلد.

اتفاقنا على تلك النقاط لا يعني أننا لا تساورنا بعض المخاوف والشكوك المؤسسة فيما يتعلق بإنشاء لواء التدخل، خاصة من حيث قدرته على استخدام القوة في الأعمال الهجومية، ذلك على الرغم من أن الفقرة ٩ من القرار ٢٠٩٨ (٢٠١٣) تشير إلى أن ذلك القرار قد اتُخذ ”بصفة استثنائية وبدون أن يشكل ذلك سابقة أو مساسا بمبادئ حفظ السلام“.

ونعتقد أن المشاورات التي سبقت اعتماد القرار لم تكن بنفس القدر من الشمول أو العمق على النحو الذي يتطلبه قرار من هذا النوع. في ذلك الصدد، بالنظر إلى المستقبل ولا تخاذ موقف بناء، تعتقد الأرجنتين أننا سنكون مسؤولين أيضا عن ضمان ألا يكون لذلك أثر سلبي على مفهوم مبادئ الحياد والنزاهة فيما يتعلق ببعثات حفظ السلام.

وأكرر أننا نعتقد أننا إزاء تغيير مفاهيمي في الفهم التقليدي لعمليات حفظ السلام. إدراج بُعْد يتعلق بإنفاذ

السلام في مفهوم حفظ السلام، حتى وإنْ بررته الظروف، يتطلب إمعان النظر واتخاذ إجراءات من منطلق المسؤولية. إزاء ذلك التحدي، أود أن أشدد على أن المفاوضات كان ينبغي أن تستمر لأكثر من أسبوع واحد، حتى تتسنى الاستجابة بصورة معقولة لجميع الشواغل التي أعرب عنها أعضاء المجلس، بما في ذلك إجراء مشاورات مع جميع الدول الأعضاء، ولا سيما مع البلدان الرئيسية المساهمة بقوات، ليس فقط تلك المساهمة بقوات في بعثة الكونغو، بل في سائر بعثات المنظمة، مع الأخذ في الاعتبار المهام الجديدة التي يمكن أن تدعو إليها الحاجة والأثر الذي قد يترتب عن نظام حفظ السلام بأسره.

وأخيرا، في إطار الولاية الهجومية الجديدة التي يجري وضعها، من المهم أيضا بالنسبة لنا أنه قد جرى التوضيح بجلاء أن أولى أولويات البعثة هي حماية المدنيين، ويجب أن تكون كذلك. لقد أتاح ذلك التفسير الواضح لبلدان مثل الأرجنتين أن تنضم إلى توافق الآراء على القرار.

السيدة لوكاس (لكسمبرغ) (تكلمت بالفرنسية): نرحب باعتماد القرار ٢٠٩٨ (٢٠١٣)، الذي صيغ بمبادرة فرنسية، بالكاد بعد مرور شهر واحد على اعتماد إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة.

تجسد الولاية الجديدة لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية التزام المجتمع الدولي بمعالجة الأسباب الكامنة وراء الصراع في الجزء الشرقي من ذلك البلد ووضع حد لدورة العنف المتكرر هناك. من شأن تعزيز البعثة الذي نص عليه القرار أن يدعم العملية السياسية التي وضعها الاتفاق الإطاري. وكما أكد الأمين العام، فإنه ما من حل عسكري للمشاكل التي تؤثر على الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى.

يجب أن تظل حماية المدنيين هي الركيزة الرئيسية في ولاية البعثة. في ذلك الصدد، نرحب بالأحكام المتعلقة بحماية الأطفال ومكافحة العنف الجنسي.

القرار الذي اتخذناه للتو يكلف البعثة بولاية لإنفاذ السلام بغرض تحييد الجماعات المسلحة. سوف يضطلع لواء التدخل، الذي من المقرر أن يكون جزءاً من البعثة، بدور رئيسي في ذلك الصدد. علاوة على ذلك، ينبغي تدعم البعثة السلطات الكونغولية دعماً نشطاً، وأن تقوم بتنسيق الجهود التي يبذلها شركاء البلد لإصلاح قطاع الأمن، وهو مسألة نوليها أهمية كبرى.

وأخيرا، نرى من المهم أن تضطلع البعثة بالمجموعة الكاملة من المهام الموكلة إليها بموجب هذا القرار بطريقة شاملة وبأن تستغل استغلالا كاملا قدراتها المدنية والعسكرية والشرطية، تحت إشراف الممثل الخاص للأمين العام.

السيد ترار (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): نرحب بحضور معالي وزير خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية بين ظهرانينا في المجلس.

تؤيد باكستان تأييدا كاملا إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، الذي يرسي أسس السلام الدائم في المنطقة. ونشيد بالدور الذي تضطلع به المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، لا سيما الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، وإسهامها المهم في تحقيق السلام والأمن في المنطقة. ونقدر تقديراً خاصاً دور الوساطة الذي يؤديه الأمين العام، ونعرب عن دعمنا الكامل لنهجة الشامل الذي يرمي للتوصل إلى حل سياسي للدورات المتكررة من عدم الاستقرار في المنطقة من خلال معالجة الأسباب الأساسية.

على مر السنين، كانت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية عاملا من عوامل

الاستقرار في البلد. وقدمت إسهامات حيوية في حماية المدنيين، تمشيا مع ولايتها. استمرار وجود البعثة في جمهورية الكونغو الديمقراطية جزء مهم من النهج الشامل الجديد.

ينبغي أن يكون الهدف الجماعي لمجلس الأمن والمجتمع الدولي هو بناء قدرات المؤسسات الأمنية الوطنية الكونغولية بغرض نقل المسؤولية بصورة تدريجية ومحددة زمنياً إلى حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية. سوف يمكن ذلك الحكومة من تحمل مسؤوليتها الأساسية عن حفظ السلام والأمن في الجزء الشرقي من البلد وتقديم مجرمي الحرب والهاربين إلى العدالة.

كانت لدينا تحفظات عديدة على القرار ٢٠٩٨ (٢٠١٣) قبل المفاوضات. إلا أنه، من خلال المشاركة المكثفة، عولج عدد من تلك الشواغل. تفسيرنا لهذا القرار فيما يتعلق بلواء التدخل على النحو التالي:

ينص القرار بوضوح، في الفقرة ٩ منه، على أن إنشاء لواء التدخل يجئ ”بصفة استثنائية وبدون أن يشكل ذلك سابقة أو مساسا بمبادئ حفظ السلام“. ويحدد القرار بوضوح أهداف ومهام لواء التدخل ويحدد استراتيجية خروجة، التي تركز على بناء القدرة على الرد السريع لقوة كونغولية تؤول إليها مهام لواء التدخل. علاوة على ذلك، يحدد القرار بوضوح الملامح الرئيسية لكل مهمة من مهام لواء التدخل وقواته النظامية، مع ما يرتبط بذلك من مفهوم البعثة، ومفهوم العمليات، وقواعد الاشتباك. كما يشدد النص بوجه خاص على ردع أي هجمات على حفظة السلام، ويؤكد على الحاجة إلى تعزيز أمن موظفي الأمم المتحدة.

ولا تنفك باكستان تلتزم بالمبادئ الأساسية لحفظ السلام، بما في ذلك موافقة الأطراف والحياد وعدم استخدام القوة إلا في حالة الدفاع عن النفس والدفاع عن الولاية. يشكل حفظة السلام الباكستانيون، المنشورون في إحدى أكثر المناطق اضطراباً في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، جزءا لا يتجزأ من البعثة، ويضطلعون بدور مهم في التصريف الفعال لولاية البعثة.

وعلى الرغم من شواغلنا المستمرة وتحفظاتنا فيما يتعلق بمفهوم لواء التدخل وآثاره المحتملة على سلامة حفظة السلام وأمنهم، أيدنا القرار تعبيرا عن التزامنا بالسلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي المنطقة ككل. ولن نبرح ندعم حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية ونقف إلى جانب شعبها في سعيه لتحقيق الأمن والاستقرار.

السيد لوليشكي (المغرب) (تكلم بالفرنسية): أود، بادئ ذي بدء، أن أرحب بوزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والفرانكوفونية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ترحب المغرب باتخاذ القرار (٢٠١٣) ٢٠٩٨، على أمل أن يفتح آفاقا حقيقية لاستعادة السلام وبزوغ مستقبل مزدهر ومستقر في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى بأكملها.

وقد أراد المجلس، من خلال هذا القرار، تبسيط وتعزيز ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وذلك لتمكينها من أن تظل مسايرة للأحوال الراهنة ومن دعم التطورات الإيجابية التي شهدتها المنطقة مؤخرا، بما في ذلك التوقيع على إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة بفضل المساعي الحميدة للأمين العام والإرادة السياسية لبلدان المنطقة والتزامها. والقرار يسعى أيضا إلى جعل ولاية البعثة متكيفة مع الحقائق السياسية والعسكرية والإنسانية على أرض الواقع في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وباتخاذ هذا القرار، يكون المجلس قد استجاب أيضا للنداء المشترك الذي وجهته جمهورية الكونغو الديمقراطية والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى بروح التضامن

من أجل إنشاء لواء تدخل يعمل في إطار البعثة. والمغرب يرحب بهذا القرار الذي يستجيب لطلب محدد واستثنائي يهدف إلى معالجة الحالة الأمنية والعسكرية والإنسانية المثيرة للقلق في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ونحن نعتقد أن هذا النهج، الذي طلبته جمهورية الكونغو الديمقراطية، هو النهج المناسب لحين تعزيز قوات الأمن الكونغولية، ولا سيما من خلال إنشاء قوة للرد السريع، كما هو منصوص عليه في القرار. ونأمل أن تتمكن تلك القوة من تولي مهام لواء الأمم المتحدة بسرعة.

والمملكة المغربية ترغب بوصفها بلدا مساهما بقوات في البعثة، من خلال التصويت مؤيدة للقرار ٢٠٩٨ (٢٠١٣)، في أن تؤكد مجددا التزامها بالمبادئ التأسيسية التي تنظم عمليات حفظ السلام. وفي المراحل المقبلة، وبينما تشرع الأمم المتحدة في تنفيذ هذا القرار، فإننا ندعو إلى التشاور مع البلدان المساهمة بقوات عسكرية وشرطية على أساس منتظم وذلك لتحقيق التآزر الأمثل بين جميع العناصر المكونة للبعثة، ولا سيما بين القوات النظامية ولواء التدخل. وبالمثل، فإنه يبدو لنا أن اختيار القوات التي ستشكل لواء التدخل وهيكل قيادته أمر في غاية الأهمية لضمان عمل الأمم المتحدة بكفاءة واتساق على أرض الواقع.

السيد لي باودونغ (الصين) (تكلم بالصينية): أرحب بحضور وزير خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد صوت الوفد الصيني مؤيدا للقرار ٢٠٩٨ (٢٠١٣)، الذي اتخذه المجلس للتو. فالصين تشعر بقلق بالغ إزاء تدهور الوضع الأمني والإنساني في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية ويساورها قلق عميق إزاء عواقبه الوخيمة على السلام والأمن في المنطقة.

ونحن ندعم بقوة الجهود التي تبذلها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية للحفاظ على السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية والأمن والاستقرار ونثني على الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية ذات الصلة لدورها الإيجابي في معالجة المشاكل في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونأمل أن تتخذ الأطراف المعنية، على النحو المطلوب في القرار ٢٠٩٨ (٢٠١٣)، تدابير فعالة لتنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. ونأمل أن تواصل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية تعزيز جهودها في التواصل والتنسيق مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وأن تلتزم التزاما صارما بولايتها، التي أسندها إليها المجلس، وذلك لزيادة مساهمتها في إحلال السلام والأمن على المدى الطويل في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وترى الصين أن مبادئ الأمم المتحدة الثلاثة لحفظ السلام، بما في ذلك موافقة الأطراف والحياد وعدم استخدام القوة إلا في حالة الدفاع عن النفس والدفاع عن الولاية، توفر ضمانا هاما لنجاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وهي تحظى بتأييد واسع من قبل الغالبية العظمى من البلدان النامية، وبالتالي ينبغي الاستمرار في الالتزام بها. وفي نفس الوقت، ما فتئنا ندعم الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية والمنظمات الإقليمية لصون السلام والأمن الإقليميين. ولذلك، فإننا نولي أهمية كبيرة لطلب جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنظمات الإقليمية ذات الصلة في أفريقيا نشر لواء التدخل وتعديل ولاية البعثة، وفي ضوء ما أشرت إليه للتو، توافق الصين بصفة استثنائية على نشر لواء تدخل في إطار البعثة. ووفقا لأحكام هذا القرار، فإن نشر لواء التدخل هذا لا يشكل أي سابقة، كما أنه لا يؤثر على استمرار التزام الأمم المتحدة بمبادئ حفظ السلام.

السيد ديلورنتس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): بعد التوقيع على إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، نجد أنفسنا أمام منعطف هام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد بثت

عملية الإطار، التي تضمنت مشاركة شخصية للأمين العام بان كي – مون، روحا جديدة في الجهود الرامية إلى إيجاد سلام دائم في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث فقد أكثر من ٥ ملايين حياتهم منذ عام ١٩٩٨.

وفي ضوء الالتزامات المتجددة من قبل جمهورية الكونغو الديمقراطية وجيرانها والمجتمع الدولي المنصوص عليها في الإطار، تصرف مجلس الأمن اليوم لضمان دعم ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية لاتفاق الإطار في جهوده لمعالجة الأسباب الجذرية للصراع.

وبعد إنشاء لواء التدخل، تضع الولايات المتحدة في اعتبارها بصورة خاصة ضرورة تهيئة البعثة لتحقيق النجاح من خلال تبسيط المهام الأخرى المناطة بالبعثة، ولا سيما عنصرها العسكري. ونؤكد اليوم أن الجهود الرامية إلى حماية المدنيين وتحييد الجماعات المسلحة يجب أن تظل في طليعة مهام البعثة وهي واجبات لا بد أن يبذل حفظة السلام في البعثة بذل قصارى جهدهم لأدائها. ونحن ندرك الحاجة إلى التنسيق المستمر مع الجانب المدني في هذه الجهود، وخاصة لضمان حماية الأطفال والنساء ومنع استمرار سلسلة أعمال العنف الجنسي الرهيبة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي هذا الصدد، نحن نؤيد تماما دور البعثة المستمر في رصد حقوق الإنسان، والذي نعتبره جزءا رئيسيا من حماية المدنيين.

وقد أثبت مجلس الأمن التزامه بتحقيق السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية من خلال الإذن بنشر لواء التدخل اليوم. وندعو حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى الوفاء بالتزامها بالمعايير الواردة في الإطار، لا سيما في تنفيذ إصلاح قطاع الأمن على نحو ذي مصداقية. كما ندعو جيران جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى الوفاء بالتزاماتهم المنصوص عليها في اتفاق الإطار.

وإذ نتطلع إلى المستقبل، نرحب بتعيين الأمين العام لماري روبنسون مبعوثة خاصة له لمنطقة البحيرات الكبرى وسندعم جهودها لتصميم وضمان تنفيذ عملية سياسية تكمل عمل البعثة في تحقيق السلام الدائم لسكان الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد أرو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أرحب بوزير الخارجية والتعاون الدولي والفرانكفونية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونرحب باتخاذ القرار ٢٠٨٩ (٢٠١٣)، الذي قدمته فرنسا إلى المجلس، بالإجماع. والقرار يكمل إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، الموقع في ٢٤ شباط/فبراير، وينشئ صلة بين التزامات بلدان المنطقة والوضع على أرض الواقع في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومضمون القرار يعبر عن التوصيات التي قدمها الأمين العام في تقريره (S/2013/119) ويتناول تطلعات الدول والمنظمات الإقليمية في المنطقة.

وعلى الصعيد السياسي، فإن القرار يشير إلى ضرورة تنفيذ الدول الموقعة على اتفاق الإطار للالتزامات التي أخذتها على عاتقها. وهو يعين المبعوثة الخاصة الجديدة لمنطقة البحيرات العظمى، ماري روبنسون. وفرنسا تشيد بتعيينها وتهيب بها وبالممثل الخاص للأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية ورئيس بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية إبقاء مجلس الأمن على علم بحالة تنفيذ اتفاق الإطار. ومجلس الأمن يؤكد أنه في حالة حدوث أي انتهاك للالتزامات، فإنه سيكون على استعداد لاتخاذ التدابير اللازمة.

بخصوص الحالة على أرض الواقع، ينص القرار على تدابير للحد من التهديد الذي تشكله الجماعات المسلحة للمدنيين.

ويسمح، للمرة الأولى، بنشر لواء للتدخل مزود بولاية تأذن له شن عمليات هجومية من أجل منع الجماعات المسلحة من التوسع ولكي يتم تحييدها ونزع سلاحها في نهاية المطاف بهدف تحقيق استقرار في الحالة في الجزء الشرقي من جمهورية

الكونغو الديمقراطية. يوضح القرار أيضا بأن البعثة مكلفة برصد الحدود الشرقية لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وتلك المهام، مع ذلك، لا تغير جوهر ولاية البعثة، التي لا تزال أولا قبل كل شيء عملية لحفظ السلام مكلفة بحماية المدنيين في المقام الأول وهو شاغل يؤثر على نص جميع فقرات القرار.

أما فيما يتعلق بأنشطة لواء التدخل، فيشدد القرار على أنه يجب على البعثة أن تسعى إلى احتواء الخطر الذي يهدد المدنيين قبل العمليات العسكرية وخلالها وبعدها. وستواصل أيضا كفالة احترام حقوق الإنسان، الذي لا يزال في صميم الولاية المنوطة بها. وسيعمل لواء التدخل بالضرورة بامتثال تام للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان وباحترام لسياسة الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان

يمكمن لبعثة الأمم المتحدة أن تساعد في تحقيق استقرار الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية باعتقال الأشخاص الذين يرتكبون الفظائع ضد المدنيين ولا سيما المطلوبون لهيئات العدالة الجنائية الدولية. ولهذا السبب تنيط هذه الولاية الجديدة بالبعثة الآن دعم السلطات الكونغولية والمحكمة الجنائية الدولية للقبض على المجرمين – والأهم من ذلك، العمل معهما.

الرئيس (تكلم بالروسية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الاتحاد الروسي.

أيدت روسيا اتخاذ القرار (٢٠١٣) ٢٠٩٨، ورحبت بالتوقيع، في ٢٤ شباط/فبراير بأديس أبابا، على إطار السلام والأمن والتعاون في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى بوصفه خطوة هامة في حل الأزمة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. أيدنا أيضا اقتراح الأمين العام تعديل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية المنتشرة حاليا، وكتيبة حفظ السلام وإعادة تشكيل لكي يتحقق اختراق نوعي في مكافحة الجماعات المناهضة للحكومة في الجزء الشرقي من البلد.

علاوة على ذلك، كان من المهم لنا أن يتم التحديد بعناية للولاية المناطة باللواء الذي سيشكل مستقبلا والوحدات المتبقية من البعثة. ويتيح ذلك المجال للالتزام بالمبادئ الأساسية لعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة المتعلقة بدعم السلام، بدلا من فرضه أو جعله واقعا، وبكفالة أمن حفظة السلام.

ومع ذلك، نرى أن المسؤولية الأساسية عن إيجاد حل للحالة تقع على عاتق الحكومة الكونغولية نفسها. هناك حاجة إلى إجراء إصلاح شامل للقطاع الأمني وتعزيز قدرة الجيش الوطني، الذي يجب عليه في نهاية المطاف الاضطلاع بجميع المسؤوليات المتعلقة بحماية المدنيين وكفالة السلامة الإقليمية للبلد. ومثّل نقل بوسكو نتاغاندا في ٢٤ آذار/مارس، وإحالته إلى المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي، خطوة هامة في إعادة الاستقرار في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي المنطقة ككل. وسيساعد ذلك على تعزيز تسوية للأسباب الجذرية للصراع، بما في ذلك القضاء على ثقافة الإفلات من العقاب، لا سيما فيما يتعلق بالأشخاص المسؤولين عن الفظائع والجرائم ضد الإنسانية.

وفي الختام، أود أن أؤكد على أن روسيا ستواصل تقديم الدعم إلى شعب وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في الاضطلاع بالمهام الماثلة.

استأنف الآن مهامي بوصفي رئيسا لمجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد تشيباندا نتنغامولونغو (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلم بالفرنسية): إذ تقترب فترة الرئاسة الروسية للمجلس من نهايتها، أود أن أعرب عن تقديري لكم، سيدي الرئيس، على العمل الهام الذي تقومون به، وأن أقول لكم إن بلدي، جمهورية الكونغو الديمقراطية، يتشرف بأن يرى الاتحاد الروسي، البلد الصديق، مترأسا مداولات المجلس في شهر آذار/مارس. أود أيضا أن أشكركم على إتاحة الفرصة لي للتكلم في

هذه الجلسة المكرسة لإعادة تشكيل ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما أود أن أشكر الأمين العام بان كي – مون على مشاركته الشخصية في شحذ همم القادة في منطقة البحيرات الكبرى والجنوب الأفريقي للتوقيع على إطار السلام والأمن والتعاون في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي المنطقة، الموقع بأديس أبابا في ٢٤ شباط/فبراير. إذ يرسي ذلك الاتفاق الأساس، للمرة الأولى، لتحقيق السلام الدائم في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومن أجل التعايش السلمي بينها وبين جيرانها، لا سيما إلى الشرق منها.

وأخيرا، أود أن أعرب عن للمجلس عما يكنه شعب وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية من تقدير للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لفترة زادت الآن عن ١٥ عاما من أجل المحافظة على سيادة بلدنا وسلامته الإقليمية وكفالة تحقيق السلام والاستقرار هناك.

إن المجلس باتخاذه قرارا بنشر لواء للتدخل مع ولاية تأذن له بشن أعمال هجومية في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية لمنع جميع القوى التي تتسبب في الضرر وترتكب أسوأ الفظائع ضد المدنيين، إنما قرر اتباع نهجا ابتكاريا هاما مقارنة بالآليات التقليدية لحفظ السلام. وبفضل هذا القرار، فإن الأمم المتحدة أثبتت مرة أخرى تضامنها الفعال مع الذين يعانون من ويلات الحرب، كما هو الحال، للأسف، في بلدي. كما أظهر التصميم القوي والالتزام المتزايد الذي لا يتزعزع بالعمل من أجل السلام والأمن في العالم، وفقا للمهام المسندة إليها بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

بالنظر إلى أن الالتزام المتجدد من جانب المنظمة، تؤكد جمهورية الكونغو الديمقراطية من جديد تصميمها على الوفاء بالتزاماتها بموجب الإطار وترحب باعتزام الأمين العام أن يقوم بزيارة المنطقة في وقت قريب من أجل إجراء تقييم أولي.

وفي هذا السياق، نعتزم بمزيد من العزم على مواصلة الجهود التي بذلت فعلا في سياق إعادة بناء وتعزيز الدولة، ولا سيما العمل المتعلق بإصلاح قطاع الأمن. إن المهمة الآن أسهل بكثير حيث تم وضع الإطار القانوني المناسب باعتماد القوانين الرئيسية الضرورية مؤخرا وهي، تلك المتعلقة بأداء القوات المسلحة والشرطة الوطنية الكونغولية وتنظمهما، وتلك المتعلقة بمركز افراد هاتين الهيئتين.

إن الحالة السائدة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية لفترة عقدين تقريبا أسفرت عن موت الملايين وجعل الملايين مشردين داخليا، ومئات الآلاف من الناس لاجئين، ووقوع عدد كبير جدا ضحايا للهجمات وسوء المعاملة والاغتصاب والانتهاكات الأخرى لحقوق الإنسان التي لا توصف وتتضرر منها بصفة خاصة الفئتان الضعيفتان من السكان، أي النساء والأطفال.

خلال هذه الفترة الطويلة، لم تدخر جمهورية الكونغو الديمقراطية جهدا في تعزيز السلام والسعي للقضاء على الجماعات المسلحة، التي هي المسؤولة في المقام الأول عن زعزعة السلم.

في مواجهة هذا التحدي الذي يكاد أن يهدد وجود بلدنا، ظلت الأمم المتحدة أكبر شريك مخلص وثابت وذا دور حاسم لبلدنا. وتشهد على ذلك العمليات المشتركة بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة مراقبي منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ ؛ وعمليتا كيميا الأولى وكيميا الثانية، في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ على التوالي، بدعم من بعثة المراقبين؛ وعملية أماني ليو، بدعم من بعثة تحقيق الاستقرار، من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٢، والمشاركة النشطة لبعثة المراقبين الأولى ثم بعثة تحقيق الاستقرار في إعادة عناصر القوات

الديمقراطية لتحرير رواندا إلى بلدهم على إثر اختيارهم عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

وعلى الرغم من النتائج المشجعة لذلك التعاون، وهو ما لم يكن ليتسنى لولا ما قدمته البلدان المساهمة بقوات من مساهمة ندين لها عليها بالامتنان، فقد بات جلياً مع مرور الوقت أن المأساة الإنسانية غير المسبوقة التي يشهدها الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية تشكل حالة استثنائية تتطلب اتخاذ تدابير استثنائية إذا كان لنا أن نتمكن من وضع حد نهائي لدورة الصراع الجهنمي المستمر في ذلك الجزء من البلد. ذلك هو مغزى وقيمة القرار التاريخي الذي اتخذه المجلس اليوم بإنشاء لواء للتدخل في إطار قيادة البعثة، التي غدت ولايتها، نفسها، من الآن فصاعدا، أشد تعزيزاً. ليس هناك من تعبير أكثر بلاغة عن تصميم المجتمع الدولي على حل مشكلة القوات الهدامة، بلا استثناء، في منطقة البحيرات الكبرى، مرة واحدة وإلى الأبد.

وإننا لنمضي إلى الاعتقاد، دونما وجل، بأن عصرا جديدا قد بدأ في هذا الجزء المكلوم من أفريقيا، عصر يسوده احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان، والتعايش السلمي بين المجتمعات المحلية والدول، وتوفير الأمن والاستقرار للجميع، والتعاون الإقليمي والتنمية الدائمة. وفي ذلك السياق، بالنظر إلى الدور الذي يضطلع به المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى في تنفيذ الاتفاق الإطاري، تود جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تعرب عن سعادتها بتعيين السيدة ماري روبنسون في هذا المنصب الهام. وأود أن أؤكد للمجلس أنها ستجد منا كل الدعم وكامل التعاون.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد امتنان حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لاتخاذ القرار ٢٠٩٨ (٢٠١٣) بالإجماع بشأن إعادة تشكيل ولاية البعثة، وإنشاء لواء التدخل. ونأمل أن يتم نشر هذا اللواء في أقرب وقت ممكن. فحياة الرجال والنساء والأطفال في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وإيتوري وكاتانغا الشمالية وكرامتهم، ترهن به، مثلما ترهن به مصداقية المنظمة.

الرئيس (تكلم بالروسية): ربما تكون هذه الجلسة آخر جلسة هذا الشهر. بالنيابة عن وفد بلدي، أود أن أعرب عن خالص الشكر لأعضاء المجلس، لا سيما زملائي الممثلين الدائمين وموظفيهم، وكذلك موظفي الأمانة العامة، على الدعم الذي قدموه لنا خلال رئاسة الاتحاد الروسي. لقد كان بالفعل شهرا حافلا، وقد تسنى فيه التوصل إلى توافق في الآراء بشأن عدد من المسائل المهمة في إطار اختصاصنا. وما كان بإمكاننا أن نحقق تلك النتائج لوحدنا أو بدون العمل الداعم والشاق، والتعاون البناء، الذي تفضلت به جميع الوفود وممثلو الأمانة العامة، فضلا عن المترجمين الشفويين والمترجمين التحريريين وموظفي خدمات الاجتماعات ومهندسي الصوت.

وإذ نختتم رئاستنا، أعلم أنني أتكلم باسم المجلس حين أتمنى التوفيق للوفد الرواندي في شهر نيسان/أبريل. وإنني لعلى ثقة بأن ذلك ما يقوله لسان حال كل عضو في المجلس.

بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وسيبقي المجلس المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٠٥.